الفصل العاشر

القرن العشرين ومشكلات علم الاجتماع القانونى الامبريقى

الخمسينات والستينات من هذا القرن الحالى كانت بأكثر من وجه سنوات مميزة فى تطور الدراسات القانونية الاجتماعية ، وذلك لدرجة أن البعض قد اعتبرها فاصلا ، أو بالأصح ، نقلة بين مرحلتين متمايزتين •

وبالطبع فاننا لا نعنى بذلك أن هذه السنوات منقطعة الصلة تماما بكل ما سبقها ، وانما المقصود بذلك هو أن ما شهدته هذه السنوات من تحولات فى الفكر القانونى الاجتماعى ، وهى تحولات القيت ولا شك بذورها الأولى فى مراحل سابقة ، قد بدأت فى الظهور ابان هذه الفترة ، ومن ثم أعطتها طابعها الجديد المميز ، الذى يختلف بالتأكيد عن سنوات ما بين الحربين العالميتين ، ناهيك عما سبق ذلك فى الزمان •

ولقد كانت أتيحت لنا من قبل بعض المناسبات لأن نشير ، ولو فى عجالة ، الى بعض الأسماء التى قلنا أنها تمثل الأجيال الأصغر من جمهور الباحثين فى فقه القانون الاجتماعى وعلم الاجتماع القانونى بمعناه الحديث ، وأشرنا فى ذلك بصفة خاصة الى نفر من أعضاء مدرسة اسكندیناوة Scandinavian School من أمثال أوليفركرونا Olivercrona وجيجر ، Geiger ولندشتدت Lundstedt وغيرهم ممن كان لهم سبق التأكيد على حقيقة الأصل الاجتماعى للقانون ، وشجعوا بالتالى على دراسته باعتباره حقيقة اجتماعية ، وقد تأثروا فى ذلك بأفكار بترازيشسكى ، والى حد بعيد أيضا بأفكار آرليخ الذى كان معاصرا له ، والجيل الذى أخذ عنهما مباشرة مثل جيرفيتش وتيماشيف •

ولكن الخمسينات والستينات فرضت مع ذلك على معاصريها من الباحثين تحديا من نوع آخر لا يتمثل فحسب فى مواجهة فكر أولئك واختباره ، وانما أيضا — وذلك هو الأهم — مسئولية اعادة النظر فى المعرفة القانونية المتراكمة فى ضوء المشكلات النوعية الجديدة التى كان من الطبيعى أن تخلفها سنوات الحرب من ناحية ، وكذلك تلك التى نجمت عن الاختلاف فى الرؤى والمواقف من

العلاقات الواجب توافرها بين الأنساق العلمية المختلفة وبخاصة تلك التى بين العلوم الاجتماعية وفى مقدمتها علم الاجتماع والقانون •

فكأن هناك اذن مجموعة من العوامل التى كانت تقف وراء هذه التغيرات فى الخمسينات والستينات من القرن • أولها على سبيل المثال الواقع الاجتماعى الجديد نفسه الذى أفرزته ظروف الحرب ، وضرورة التعامل مع هذا الواقع بكيفية قادرة على مقابلة مشكلاته وحلها • وهى مشكلات ارتبطت بكل أوجه ومختلف نشاطات الحياة سواء كانت مشكلات ادارة أو تنظيم أو مشكلات بيئة واسكان أو مشكلات عمل وأسرة وزواج وطلاق ، الى جانب العديد من المشكلات الأخلاقية ومشكلات الشباب والأحداث والجانحين ••• الخ •

أما ثانى هذه العوامل فيتمثل فى التغير نفسه الذى طرأ على النظرة الى النظام القانونى والعلوم القانونية ذاتها • فقد أدرك البعض من العلماء والباحثين أن تقدم هذه العلوم يصعب أن يتحقق فى ضوء الخطوات التأملية أو النظرية وحدها • كما اعتقد هؤلاء أن هذه الدراسات لا تصلح الا لتكون نقاط بدء فحسب أو منطلقات لابد وأن يتم تدعيمها ومؤازرتها بالبحوث والدراسات الامبريقية ونتائج هذه البحوث والدراسات •

ثالثا : ان هذه المشكلات جميعها وبصرف النظر عما اذا كانت مشكلات عامة أو كانت مما يتعلق بالنظا مالقانونى ، وسواء أيضا كانت مشكلات نظرية أو مشكلات عملية وتطبيقية لابد وأن تصبح موضوعا للبحث والفرز والتمحيص • ذلك اذا لم نرد الاكتفاء بالنظر اليها من خلال عنق الزجاجة الذى تمثله المعايير القانونية كما يصيغها القانون القائم • مما يعنى أن هذه المعايير القانونية ذاتها ، يجب أن ينظر اليها على أنها نتاج لقيام النسق الاجتماعى بوظيفته ، ومن ثم فهنا بالذات ينبغى البحث عن أصول المشكلات وعن آثارها •

- ٢ -

وقد يكون بمقدورنا تحديد ملامح هذا التحول بشكل أوضح اذا ما التفتنا الى بضعة أمور بذاتها • فالملاحظ بوجه عام أن انهيار التصور التقليدى للقانون ، أو على الأقل ، الهزة العنيفة التى اصابته من حيث أنه كان ينظر

اليه دائما على أنه القانون الرسمى فحسب ، قد مكنت الباحثين من أن يلتفتوا بشكل أعمق الى ميدان القيم والاتجاهات القانونية .

وقد يذهب البعض الى أن هذا الميدان كان دائما موضع اهتمام من الدراسات القانونية . ولكن ما ينبغى توضيحه هنا هو أن هذه الدراسات قد ظلت لفترة طويلة موجهة فى معظم الأحوال الى القانون المثالى ، والى مناقشة أو تحديد غايته وهدفه .

ومع التسليم بأن البحث فى هذه الجوانب المبدئية التى تمثل أوليات العلم مما يعتبر ذات أهمية لا يمكن تجاهلها ، فان هذه الدراسات ذاتها قد أخفت طوال هذا الوقت أن ثمة أمكانية أخرى للكشف عن مجالات أكثر رحابة وأشد خصوبة ، وهى الدراسات الامبريقية لكثير من القضايا التى تمس القانون فى المجتمع . أعنى تلك القضايا التى تعيشها الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة فى مجتمع من المجتمعات .

وهناك أكثر من زاوية واحدة يسهل أن نلاحظ من خلالها الصدى الواقعى لهذا التحول وذلك على النحو التالى :

فمن ناحية يسهل الوقوف ، وبخاصة بين الواقعيين الاسكندنافيين Scandinavian Realists على اتجاه متزايد نحو نوع من الامبريقية المفرطة ، التى ذهبت الى حد انكار امكانية اخضاع القانون للبحث العلمى ، طالما أنه عبارة عن قواعد ومبادىء وتصورات لا تقوم على أساس من الواقع الحى المعاش . وهو اتجاه أكده بشكل حاسم الفقيه السويدى آكسل هاجرستروم Axel Hagerström الذى أعلن صراحة ان الفكرة القائلة بأن القواعد القانونية هى أوامر سيادية فكرة لا تتجاوب أو تستقيم مع الحقائق .

فى الوقت نفسه نلتقى بتلك الفكرة المسيطرة ذاتها والتى أصبحت بمثابة ركيزة أساسية فى العلم والتى مؤداها أن السلوك القانونى وتطوره لا يعتمدان بالضرورة على المشرع أو على العلوم القانونية وما يطرأ عليها من تغيرات ، أو على القرارات القضائية ، وانما يعتمدان أساسا على المجتمع نفسه . وكأن القانون هنا بمثابة العنصر المستقل .

كذلك نلحظ هذا التحول — وهذا من الناحية الثانية — فى تلك الوشائج التى أضحت قائمة بين القانون والعلوم السياسية وهى وشائج سوف تلهم

ولا شك بكثير من البحوث الامبريقية • وربما أمكن قول الشيء ذاته ، وبالقياس نفسه ، فيما يتعلق بتلك العلاقات المتبادلة والمتداخلة والبينية التى أصبحت تتجه الى الربط بشكل أوثق بين الدراسات القانونية التى تأخذ اتجاها اجتماعيا ، أو على الأقل تلك التى تهتم بابراز المحددات الاجتماعية للقانون ، وبين سائر الانساق العلمية الأخرى كالاقتصاد والتاريخ والتحليل الاجتماعى والسياسى للانساق الاجتماعية والسياسية المختلفة • فمثل هذا الاتجاه خليق بأن يقلب العلاقات التقليدية بين الظاهرة القانونية وغيرها من الظواهر فى المجتمع •

وقد يكون من الصعب حقيقة أن نحدد مدى شدة هذا الاتجاه وثقله عن طريق حصر الآخذين به من بين رجال القانون • ولكن الشيء المؤكد هو أن هناك الكثير من الدلائل على أن المنهج القانونى الواقعى قد بدأ بكل أبعاده ، يتخذ مكانته فى مقابل المناهج التقليدية فى النظر الى الواقع الاجتماعى وكيفية بحث وتفسير هذا الواقع •

أضف الى ذلك ــ وهذا من ناحية ثالثة ــ أنه قد أصبح من المعترف به تماما أن التغيرات التى أحدثتها ظروف الحرب العالمية الثانية فى طبيعة البناءات الاجتماعية لعدد من المجتمعات التى استقلت حديثا ، أو التى أعيد رسم حدودها وخريطتها السياسية ، وانعكس بالتالى على علاقاتها مع العالم الخارجى ، كان مما يحفز بدوره الى البحث عن فكر جديد يقوم على منطلقات فكرية مناسبة لما طرأ على طبيعة العلاقات الدولية ذاتها من تغيرات ، وعلى الفكر العالمى أيضا من تحولات سواء فى نظرته الى الأمور أو طرائق معالجته وتناوله لهذه الأمور •

وقد يكون من الصعب أن ننكر بهذا الصدد الدور المتزايد الذى بدأ يقوم به الفكر الماركسى بصفة خاصة ــ وبصرف النظر عن طابعه وصوره أو مدى قربه أو بعده عن الماركسية التقليدية ــ فى اعادة صياغة كثير من الأنماط القانونية التى لم تعد تتلاءم أو تتوافق وطبيعة البناءات الاجتماعية المستحدثة وما يقوم فى داخلها من علاقات ذات طبيعة مغايرة لما كان يسود البناءات القديمة •

ولقد ألقى هذا الفكر بكثير من الأضواء التى أخذت تكشف عن طبيعة

الأصل الطبقى للقانون ، كما أوضح ـ أيضا ـ كيف أن القانون قد استخدمته دائما ، وسواء بقصد أو بغير قصد تلك الطبقات المسيطرة ذات النفوذ لأجل الحفاظ على نفوذها وتأكيد مصالحها • وهكذا كان على الفكر الاجتماعى القانونى اذن أن يواجه ليس فحسب ذلك الواقع المتغير بكل أبعاده المتشابكة وبكل مشكلاته القانونية المعقدة ، ولكن أيضا كل ما يتطلبه الفهم والتعامل مع هذا الواقع من ضرورات تصورية وفكرية مغايرة تساعد فى تشكيل بناء النسق القانونى •

ـ ٣ ـ

فى مثل هذه الوضعية الجديدة يكون من الضرورى أن نحدد ـ بقدر الامكان ـ الميادين أو المجالات العامة التى أصبحت تستدعى الالتفات والانتباه اليها • ويبدو لنا أن جدوى هذه المحاولة تتمثل فيما قد تؤدى اليه من تحديد لطبيعة المشكلات القائمة والكيفية التى واجهها بها الباحثون •

ان التمييز بين الأنماط القانونية التقليدية وتلك التى أصبح يتطلع اليها الباحث فى ضوء متغيرات العصر يساعد على القول بأن أهم هذه الميادين انما تتمثل فى ، أولا ، انساق القيم ، وثانيا ، طبيعة المحددات أو الضوابط الاجتماعية للنظم والانساق القانونية ، وثالثا ، شكل وطبيعة التعديلات الاجتماعية الواجب ادخالها ، وأخيرا ، ديناميات النظم القانونية ذاتها •

ويلاحظ أن تحديدنا لميادين أو مجالات البحث القانونى على هذا النحو انما يعنى ضمن ما يعنيه :

أولا : ان المشكلة لم تعد مشكلة الدمار أو الكوارث التى لحقت الأشياء فحسب ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة الدمار الذى لحق الانسان نفسه • داخله • اعماقه • وهز الأرض من تحت قدميه ، وهز المثل أيضا أمام عينيه •

وثانياً : اذا سلمنا بذلك فيكون معناه أن القضية بالنسبة الى علماء القانون والاجتماع القانونى لم تعد قضية مسائل نظرية تجرى فيها المساجلات الفقهية ذات الطنين والرنين ، ولكنها قضية تطبيقية وعملية فى المحل الأول •

ويؤدى بنا هذا التحليل المبدئى الى تحديد طبيعة المشكلات بصورة أكثر وضوحا • والواقع أنه منذ نهايات الحرب ، وأصبح متعينا على الفقه القانونى

أن يجيب على السؤال المحورى الذي يتعلق بمدى امكانية معالجة القضايا والمسائل الحيوية والجوهرية للفعل الاجتماعى باستخدام المناهج الامبريقية • خاصة وأن هذه القضايا والمسائل مما ينطوى على قدر غير قليل من أحكام القيمة •

ولقد دفعت هذه الوضعية بالكثيرين الى أن يعطوا المزيد من الاهتمام لتطوير أطر معرفية اجتماعية تجد فيها كل من القيم والحقائق الاجتماعية موضعها الصحيح •

واذا كان من المسلم به منذ زمن طويل ضرورة أن نعتبر الدور الذى تقوم به العوامل الاقتصادية والسياسية والديموجرافية كمحددات للقانون وأخذ ذلك كله فى الاعتبار عند بحث النظم والانساق القانونية ، فان مثل هذه التساؤلات قد كشفت عن طبيعة التشابك المعقد الذى تعكسه هذه القيم والعوامل جميعها فى علاقاتها الدينامية بالبيئة الثقافية والفيزيقية على السواء • وهو تشابك حرى بأن يثير الكثير من المشكلات التى لابد سترتبط بكافة المتغيرات التى تطرأ على نسق القيم ، والعوامل التى تقوم وراء مظاهر السلوك المختلفة ، كما تكشف عنها الملاحظة الامبريقية الدقيقة •

وعموما فانه الى المدى الذى يشير كل هذا الى وجود حركة أو عملية تراكمية ، فان الاكتفاء بمجرد التركيز على نسق القيم يعتبر تبسيطا زائدا للأمور بمعنى أنه حتى لو سلمنا بما ذهب اليه البعض من أن القانون هو بلورة لقيم وأحكام الجماعة ، فليس من الحتمى أن تبقى هذه القيم أو أن تدوم ، وذلك لسبب جوهرى هو أن هذه البلورة تظل باقية ما بقيت تحقق بالفعل لهذه الجماعة ما تسعى اليه من فوائد وأهداف • ولعلنا قد رأينا من قبل كيف أن التحليل الماركسى للقانون قد أكد بما لا يدع مجالا للشك على أهمية العامل الاقتصادى فى صياغة النسق القانونى لأى مجتمع من المجتمعات فى وقت معين • واذا كنا قد أشرنا آنذاك الى ما فى هذا التأكيد أحادى الجانب من قصور ، فان المعنى الأخير الذى يمكن أن نصل اليه من كل هذا هو أن هناك بالفعل العديد من العوامل التى لا تؤثر فحسب فى شكل القانون ، ولكن فى كثير من الأحوال مضمونه ومحتواه والمجال الذى يمارس ويطبق فيه • وان لم يكن معنى هذا أيضا أن هذه العوامل جميعها تعمل على المستوى الواحد

نفسه ، بمعنى أنه قد يكون لبعضها أهمية مؤقته ولبعضها الآخر أهمية استراتيجية ، أو حتى أنه يمكن التغاضى عن البعض منها واعتباره مجرد حشو أو تزيد • وتلك فى الحقيقة كانت المشكلة الكبرى التي واجهتها تلك الاتجاهات الامبريقية وبخاصة فى محاولاتها الأولى لفهم كيفية عمل الانساق القانونية فى النسق الاجتماعى والتأثير المتبادل فيما بينها •

— ٤ —

فى مقدمته الممتعة التى قدم بها تيماشيف كتاب بترازيشسكى المعنون « القانون والأخلاق » Law and Morality ثمة بضعة سطور تقول « ولعل الجدير بالذكر أنه قد ظهرت خلال العقدين الماضيين فى الدول الاسكندنافية مدرسة جديدة فى علم الاجتماع القانونى هى ما يطلق عليها مدرسة أوبسالا Uppsala School التى يحاول أعضاؤها معالجة نفس المشكلة التى سبق لبترازيشسكى أن حددها وهى مشكلة التفسير الواقعى للقانون على أسس سيكولوجية » • وذلك باحلال التجربة الموضوعية لما ينبغى أن يكون (التى تنتمى الى مجال الأفكار) بالتجربة الذاتية المتعلقة بالحق والواجب[1] •

وبصرف النظر عن مدى اتفاق أعضاء مدرسة أوبسالا (أو المدرسة السكندنافية) مع ما ذهب اليه بترازيشسكى (الواقع أن بعضهم قد خالفه كثيرا فى مذهبه) ، فان الاهتمام الرئيسى لهذه المدرسة كان يدور حول المعنى الاجتماعى لمفهوم العدالة ، وهى مشكلة ترددت بشكل جلى فى كثير من بحوثهم الامبريقية عن القانون • فدرس تورستن اكهوف Torstein Eckhoff الذى يعتبر من أبرز مؤسسى المدرسة مشاعر العدالة فى رياض الأطفال على أساس تصنيفى امبريقى لأنماط العدالة ، وتحليل الظروف التى يتم فيها اتخاذ القرارات ارتباطا بما اذا كانت ظروفا عادلة أو غير عادلة •

وقد لا يكون فيلهلم أوبيرت أستاذ علم الاجتماع القانونى فى جامعة أوسلو ومدير البحوث فى معهد أوسلو للبحوث الاجتماعية أهم الشخصيات التى ارتبطت بهذه المدرسة ، ولكن المؤكد أنه يعتبر (مع اكهوف) من أوائل

(1) Timasheff, N.; Introduction in Law and Morality. Leon Petrazycki By, L. Petrazycki. Trans. by H. W. Babb. Cambridge, Mass. 1955. PP. XXXIX-XXXV
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٥)

الذين يرجع اليهم الفضل فى نشأة وتطوير علم الاجتماع القانونى فى هذه الدول • كما كان لبحوثه أبلغ الأثر فى كثير من الانحاء وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك على اعتبار أنه لم يكن بعيدا عن الاتجاه الغائى التطبيقى وهو نفس الاتجاه الذى يجد كثيرا من المناصرين هناك •

ويبلور أوبيرت قضيته الرئيسية فى علم الاجتماع القانونى فى بضعة أمور تقوم عنده مقام المسلمات أولها أن هذا العلم يمثل أهمية خاصة بالنسبة الى مختلف الفئات العاملة فى ميدان القانون والقضاء على السواء لما يحققه لهم من فائدة • وثانيا ، أنه من الأهمية بمكان العودة دائما الى الأحكام التى تصدرها المحاكم العليا ومراجعة هذه الأحكام لا لأنها تمثل مبادىء قانونية أو سوابق قانونية يمكن أن تأخذ المحاكم بها فى الحالات المتشابهة ، ولكن لأنها — وهذا هو الأهم — تكشف عن الاتجاهات المتغيرة فى النظرة الاجتماعية التى يعكسها القانون •

ويترتب على هذين الأمرين بالضرورة أنه يتعين من ثم الاهتمام بدراسة وظيفة القانون التى ينبغى أن يؤديها فى الحياة الاجتماعية والكيفية التى يقوم بهذه الوظيفة •

ولكن هذه (الأبعاد) المحورية فى علم الاجتماع القانونى عند أوبيرت لها وجهها الآخر • فما دام الأمر يتعلق فى النهاية بكفاية القانون وبقدرته على القيام بوظيفته ، فلابد اذن وأن يكون متسقا مع الطرف الآخر ، أعنى آراء الجمهور الذى تخاطبه القاعدة القانونية ، أو على الأقل ، ألا يكون (القانون) متطويا على قدر من التعارض الذى قد يخل بالالزام القانونى وبمكانة القانون ذاتها ، خاصة وأنه قد جعل للتشريع القانونى مثل هذه الأهمية التى تفوق الاعتقاد فى العرف والتقاليد •

لم يكن اذن مستغربا أن يقرر أوبيرت فى معرض دراسته التى أجراها عن « عدالة قوانين العمل للفئات العاملة فى الخدمات المنزلية » قضيته الأساسية القائلة « ولكى نفهم تأثير القانون يلزم دراسة كافة المتغيرات التى تعمل بين صياغته ونشره وبين الجمهور • وربما كان من أهم هذه المتغيرات مستوى وكم المعلومات التى تصل الى مستقبلى الاتصال القانونى »[1] •

(١) للوقوف على تفاصيل هذه الدراسة ومنهجيتها العامة يمكن الرجوع الى=

وقد خلص أوبيرت من هذه القضية الى توضيح ظاهرة أساسية هى أن جانبا كبيرا من احترام الناس وتقديرهم للتشريع القانونى وتجاوبهم معه يعتمد على مدى معرفتهم واقتناعهم بالأسباب الداعية اليه • وهى نتيجة أثبتتها الكثير من الدراسات الأكثر حداثة من حيث توضيحها لحقيقة أنه بقدر ما يكون احساس الياس بالقانون احساسا مبنيا على الوعى بظروفه الحقيقية سواء كانت هذه الظروف هى الداعية الى اصداره وتشريعه أو الى تعديله أو الغائه ، يكون فهمهم له أعمق وتقديرهم أكثر رسوخا •

وعلى العموم فقد تعددت هذه الدراسات التى تتناول الالزام القانونى والجماهير فى انحاء عديدة كما اهتم بها فريق متزايد من شباب الباحثين فنجد على سبيل المثال دراسة فروند Kahn Freund الرائدة التى أجراها عن قانون العمل والرأى العام ونشرها فى عام ١٩٥٩[١] ، وكذلك تلك الدراسات التى قام بها يان جيورکى Jan Gorecki عام ١٩٦٦ عن الطلاق فى بولندا[٢] ، ودراسة بودجورتسكى Podgorecki عن الاتجاهات نحو محاكم العمال (١٩٦٣)[٣] ودراسة أوبيرت نفسه عن بعض الوظائف الاجتماعية للتشريع والتى نشرت فى عام ١٩٦٦[٤] • وكلها دراسات من الممكن القول بأنها قد استهدفت ابراز تلك الحقيقة الأساسية التى حاول أوبيرت التأكيد عليها من قبل وهى أن وظيفة القانون أو بالأصح التشريع مما يمكن الوقوف عليها بوضوح فى تلك العلاقة أو الاتصال القائم بينه وبين الجماهير • ومن هنا فان عملية التأثير القانونى ذاتها يمكن أن ينظر اليها على أنها واحدة من تلك العمليات

=مؤلف ليبست وسملسر الذى نشر فى عام ١٩٦١ وتضمن دراسة اوبيرت ضمن مجموعة الدراسات التى احتواها .

(انظر فى ذلك : The Housemaid : An Occupational Role in Crisis "in S. M. Lipset and N. J. Smelsser (eds) Sociology, The Progress of a Decade. Englewood Cliffs. PP. 414 - 20.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٦)

(١) O. Kahn - Freund., "Labour Law", in M. Ginsberg (ed.) Law and Opinion in England in the Twentieth Century, Stevens and Sons. 1959. PP. 215 - 227.

(٢) Górecki, J.; Divorce in Poland. a Socio - Legal Study. Acta Sociologica Vol. 10. 1966. PP. 68 - 80.

(٣) Podgórecki, A.; Sociological Analysis of the Legal Experiment Survey of Workers Courts, Polish Sociological Bulletin. 1962. PP. 118. 23.

(٤) Aubert, V.; "Some Social Function of Legislation", Acta Sociologica Vol. 10. 1966. PP. 99 - 110.

العديدة التى يتشكل فيها الاتصال الجماهيرى الذى أصبح نافذ التأثير فى المجتمع الحديث • وهى عملية من المسلم سلفا أنها تتم فى اتجاهين يعتمد كل منهما على الآخر فى تغذيته ومده بالمعلومات اللازمة للمضمون الاتصالى المرغوب ، اما فى توصيله الى الجمهور عن طريق القانون ، أو من الجمهور الى المشرع نفسه •

— ٥ —

هناك حقيقة أخرى حرية بأن تستلفت النظر ونحن نتحدث عن تطور هذا الاتجاه الامبريقى فى الدراسة القانونية ونقصد بها الوضعية التى أصبحت تمثلها هذه الدراسات فى بقاع أخرى بعيدة عن الدول السكندنافية حيث ظهرت مدرسة اسكنديناوة التى قلنا أنه يؤرخ بظهورها عادة لنمو هذا الاتجاه وتطوره •

وقد يبدو لأول وهلة أننا فى التخطيط لهذه الدراسة لم نكن نستهدف الافاضة أو التركيز بشكل تام على الفكر القانونى فى الاتحاد السوفياتى ، أو حتى فى بعض البلدان التى تدور فى فلك النظام الاشتراكى • ومع أن هذا — بفرض صحته — كاف واحد ذاته لأن يرفع الدعاه والأدعياء أصابع الاتهام ، الا أن هناك من الأسباب الموضوعية ما يجعل من الاهتمام بهذه المناطق ضرورة علمية • اذا ما أردنا اعطاء صورة واضحة وحقيقية •

والواقع أنه بحكم الأوضاع السياسية والعسكرية والمواقف الفكرية والانتماءات الايديولوجية التى كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح من الصعب أن نتجاهل الارتباطات الحقيقية والواقعية بين الاتحاد السوفياتى وبلدان أخرى كثيرة فى مقدمتها بولندا على سبيل المثال ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ••• الخ • وهى ارتباطات لها انعكاساتها ولا شك فى الانساق القانونية فى هذه البلدان • وبالتالى الوضعية التى أصبح عليها الفكر القانونى بأكمله ، والاتجاهات والمداخل التى تتم دراسة وبحث هذا الفكر بواسطتها ومن خلالها •

وهكذا نجد أنفسنا أمام نوعية أخرى من التقاليد التى يتصف بها علم الاجتماع القانونى فى الاتحاد السوفياتى ، وهى تقاليد تبدو لنا راسخة

الجذور الى حد بعيد سواء من النواحى النظرية أو النواحى المنهجية على حد تعبير بودجورتسكى[1] .

وكما هو الحال بين عدد كبير من الباحثين البولنديين فان علم الاجتماع القانونى يرتبط من وجهة نظر العلماء السوفيات ارتباطا وثيقا بالعلوم القانونية . كما يتشابهون معهم أيضا فيما يتعلق بنوعية البحوث التى تجذب اهتمامهم وهى تدور بصفة عامة حول الدولة والقانون .

ومع ذلك فان علم الاجتماع القانونى يختلف — من الناحية الأخرى — عن العلوم القانونية من حيث أنه يهتم بدراسة الاطرادات المنظمة فى تطور الدولة والقانون ، الى جانب اهتمامه بدراسة تلك المشكلات المتعلقة بطبيعة الظواهر الاجتماعية التى تتدخل فى تحديد شكل القانون والدولة ، والكيفية التى تؤثر بها النظم القانونية والدولة فى تطوير المجتمع ، ومدى هذا التأثير وشدته . أو بتعبير آخر يمكن القول ببساطة شديدة ان علم الاجتماع القانونى يحاول أن يلم بتلك المعارف والمعلومات المرتبطة بالكيفية التى يسهم بها القانون فى بناء الشيوعية ودعمها[2] .

ومن الواضح فى ضوء هذا أن علم الاجتماع القانونى السوفياتى يتميز ببعض الملامح الخاصة لعل من مقدمتها ميله الشديد الى تطبيق برامج بحوث امبريقية على أوسع نطاق ممكن مستخدما فى ذلك العديد من مناهج البحث غير التقليدية والتى تتصف بالجدة والابتكار ، الى جانب تلك المناهج التى عادة ما تستخدم فى المواقف والدراسات التقليدية .

وربما كان من أهم هذه الملامح أيضا أن العلم قد أصبح يركز ليس فحسب على تلك الموضوعات ذات الأهمية أو الجوانب النظرية ، ولكن أيضا على تلك التى تتصل أهميتها النظرية اتصالا وثيقا بالأسباب والظروف السياسية والاجتماعية . ولعله من هنا تركيز دراسات علم الاجتماع القانونى على القضايا والمشكلات الاقتصادية والمتعلقة بالقوميات السوفياتية ، وما الى ذلك من الموضوعات ذات الفائدة فى تطوير الكيان الاشتراكى .

---

(1) Podgórecki, A.; Law and Society. Op. Cit. P. 23.

(2) V. O. Miller and V. O. Steinberg.; Sociology of Law in the USSR Today. Lativian State University. Riga. 1964. (Quoted through Potgorecki P. 23.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٧)

واذا كانت المدارس القانونية البولندية لا تختلف فى اتجاهاتها العامة كثيرا عن الاتجاه العام فى الاتحاد السوفياتى ، الا من حيث ما قد يكون هناك من مشكلات ومسائل نوعية محددة جديرة بالدراسة والبحث ، فان الحال يبدو مغايرا بشكل ملحوظ بالنسبة الى كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) German Fedral Republic وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) German Democratic Republic ، وذلك على الرغم من حقيقة أن علم الاجتماع القانونى لم يقدر له أن ينمو نموا ملموسا فى هاتين الدولتين الا منذ وقت قريب للغاية لا يعدو السنوات القليلة الأخيرة .

وتعتبر هذه الوضعية ذاتها مثار تساؤل واستفهام نظرا للتقاليد القانونية والتراث الفكرى الذى كانت هذه المنطقة من العالم أحد مصادره الرئيسية لوقت ليس ببعيد .

وعلى أى الأحوال فان الطابع المميز لعلم الاجتماع القانونى هو ما أصبحت تعكسه بحوثه من اختلافات جوهرية فى طبيعة البناءات الاجتماعية لكل من المجتمعين ، والأنماط الفكرية والايديولوجية التى يرتبط بها الباحثون ، أو التى تمثل منطلقات لتصوراتهم للعلم . أو حتى الوظيفة ذاتها التى يضطلع بها القانون فى المجتمع ، وكيفية قيامه بهذه الوظيفة .

وليس من شك فى أنه كانت للخبرة القاسية التى عاشتها ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية تأثيراتها المباشرة فى كل هذا . فبالنسبة الى ألمانيا الشرقية Eastern مثلا تجنح بحوث علم الاجتماع القانونى الى اتخاذ وجهة نظر تعكس مفاهيم وتصورات قانونية (وفكرية عموما) لم تعد مما يتفق والسياق العام للثقافة أو الفقه القانونى الغربى بعامة ، وذلك نتيجة للتبعية التى ترتبطها بالاتحاد السوفياتى وبنوعية أيديولوجيته الخاصة .

من الطبيعى اذن أن تكون البحوث هنا أميل الى معالجة المشكلات ذاتها المتعلقة بالسياسة وبالاقتصاد وبالأوضاع الاجتماعية للطبقات العاملة أو للطبقات المكونة للمجتمع عموما . وهى مجالات تختلف كثيرا ـ خاصة من حيث مداخلها وأهدافها عن تلك التى تدور فى ألمانيا الغربية . وربما يدلل على ذلك نتائج تلك الدراسات التى أجراها كل من شتينر Steiner بألمانيا الشرقية وكوبان Kaupen فى ألمانيا الغربية ، من حيث أوضح الأول أن القضاة

فى ألمانيا الشرقيـــة ينتمى معظمهم الى الطبقـــات العاملة أو الى الأصـــول « الفلاحية » ، كما أنه لا توجـــد لديهم أية مخلفات أو رواســـب من النظام النازى القـــديم • وذلك على العكس مما انتهى اليه الثانى ، حيث أوضـــح أن القضـــاة فى ألمانيا الغربية عادة ما ينتمـــون الى عائلات وأسر بورجوازية كما تظهر بينهم اهتمامات دينية ويهتمون بصـــفة عامة ببحث تلك المســـائل التقليدية التى يرونهـــا فى المجتمع المعاصر ولكن من خلال أنماطهم الفكرية الجامدة •

وبالرغم من أن هذه النتائج قد تبدو كافيـــة الدلالة ، فان الأهم من ذلك هو الاطار العام نفســـه للعقلية الألمانية ذاتها وما طرأ على هذه العقلية من تغيرات ، أصبحت بمثابة المحددات الأساسية لنطاق العلم وحدوده ولوظيفته أيضا • ناهيك عن وظيفة القانون ذاتها باعتباره موضوع العلم ومادته •

ومن الملاحظ بوجه عام أن هناك اتجاها متزايدا بدأ يسم تفكير العاملين فى ميادين القانون والقضاء فى ألمانيا الغربية ويعكس نوعا من التفكير السياسى الذى لا يخلو من طابع ســـلطوى يهيىء لهم أن مهمتهم الرئيســـية تتمثـــل فى أدوارهم الوظيفية الرســـمية باعتبارهم حماة للعدالة التى أصـــبحوا يوحدون بينها وبين القوة وادارة الدولة • وهذه مسألة لها خطورتها ولا شك خاصة وأن آثارهم قد بدأت تظهر فى معاملة أولئك للجماهير من ناحيـــة ، وفى الهوة التى بدأت فى الظهور ما بين الجماهير وأولئك الموظفين الرســـميين الذين يمثلون بالنسبة اليهم سيف الدولة المسلط من ناحية ثانية[1] •

— ٦ —

وقد تختلف الآراء فى مكـــانة علم الاجتماع القانونى فى ايطاليـــا • ومع هذا فثمة اعتقاد بأن الفقه القانونى بعامة يمثل جانبا من أمتع ما يمكن الوقوف أمامه بسبب ما يكشف عنه من مسائل ومشكلات تعتبر فى ذاتها مثارا للعديد من التساؤلات والاستفسارات •

---

(١) الحقيقة ان هناك دراسة غير منشورة اجراها كوبان Caupen حول هذا الموضوع فى عـــام ١٩٦٩ وهى بعنوان "Studies on the Sociology of the Geman Lawyer" وقـــد أشـــار بودجورتسكى الى هـــذه الدراســـة وما انتهت اليه من نتـــائج فى كتابه الممتاز « القـــانون والمجتمع » Law and Society الذى أشرنا اليه فى أكثر من مكان من هذا الكتاب •

وكما هو الحال بالنسبة الى ألمانيا ، فقد عاشت ايطاليا بدورها الظروف نفسها التى أملتها الحرب • كما كانت نهاية الحرب (الثانية بالطبع) واحدة بالنسبة الى الدولتين كما هو معلوم ، وان كانت الآثار التى ترتبت على هذه النهاية قد اختلفت بينهما • أقصد بصفة خاصة من حيث التبعية الفكرية والانتماء السياسى ، بمعنى أنه لم يحدث أن تعرضت ايطاليا لما تعرضت له ألمانيا من تقسيم • وان لم يكن معنى ذلك — من الناحية الأخرى — انعدام تغلغل كثير من الأفكار والنظريات الاشتراكية بل وازدهار التنظيمات والأحزاب الشيوعية بدرجة أو بأخرى •

اذن فى ايطاليا يبدو لنا أننا نلتقى بوضعية معينة • فثمة من ناحية اتجاهات اشتراكية قد يبلغ بعضها حد التطرف (شيوعية) ، وذلك جنبا لجنب بقايا اتجاهات وأفكار النظام الايطالى الفاشى التى بلغت ذروة تأثيرها على أيدى موسولينى ، تماما مثلما كان الأمر فى ألمانيا على أيدى هتلر •

وقد لا يكون غرضنا الأساسى هنا أن نعرض لأفكار أولئك الذين شاركوا — كل بطريقته — فى صياغة النموذج السياسى والقانونى الايطالى ، وأعنى بصفة خاصة باريتو وموسكا وميتشلز • ولكن المؤكد هو أن تراث هؤلاء الثلاثة قد ترك بصماته واضحة كل الوضوح على هذا الفكر ، بل وعلى موسولينى نفسه الذى كان يرجع دائما الى باريتو ويستشهد بأقواله ويعتبره أستاذا له وأحد الدعامات القوية للنظام الفاشى Fascist Regime ، لدرجة أن الدوتشى لم يكن يخفى هذا التقدير الفائق لباريتو وكان دائم الثناء على رائعته (رائعة باريتو) « النسق الاشتراكية » Systèmes Socialistes لوضوحها وصراحتها ، ولما تضمنته من أفكار عن الصفوة التى اعتبرت من أقوى مفاهيم العصر آنذاك[1] •

وعلى الرغم من أن صلة الدوتشى بموسكا لم تكن أبدا على مثل هذا القدر من القوة كما كانت بينه وبين باريتو ، فان المؤكد هو أنه قد أتيحت لموسكا فرصة عملية واسعة أوقفته على دقائق السياسة الايطالية ربما بشكل لم يتح لباريتو وهو مستلق على شواطىء بحيرة جنيف •

---

(1) Gaudens Megaro; Mussolini in the Making. London. 1938. PP. 112. 17.

ومهما قيل فى عدم رضا موسكا عن تزايد السلطات التى استحوذ عليها موسولينى فليس معنى هذا أبدا أنه من حيث الانتماء السياسى كان مناهضا للنظام الفاشى العسكرى • قد يكون صحيحا أن الكفاح أو النضال السياسى بهذا الأسلوب كان شيئا فظيعا بالنسبة اليه ، ولكنه فى آخر الأمر لم يستطع الا أن يذعن للنظام على الرغم من اعتقاده بأن القرن العشرين سوف يشهد بالتأكيد اما الابقاء على كل من الحرية والديمقراطية واما ضياعهما معا •

ومع أن موسكا قد امتد به الأجل كما قلنا من قبل ليرى بعينى رأسه ضياع الحرية والديمقراطية على أيدى موسولينى فى الحرب العالمية الثانية (باريتو توفى فى عام ١٩٢٣) ، فان الآثار التى خلفتها أفكار هؤلاء فى أجيال المثقفين الايطاليين من ناحية ، والآثار التى خلفتها الحرب من الناحية الثانية ، والصراع الذى قادته الأجيال الأصغر وفق تصورها لحاضر ومستقبل أفضل من ناحية ثالثة ، كل هذا يجعل من الطبيعى أن نطرح التساؤل الذى كان من الواجب أن نطرحه من قبل وهو عن مكانة القانون فى المجتمع وبالنسبة الى الدولة ووظيفة هذا القانون والظروف التى يعمل فيها ولأية أهداف ولخدمة أية سياسات أو مثل وغايات ؟

وقد يصعب الوصول فى مثل هذه التساؤلات الى اجابات حاسمة ومحددة • وعليه فان كل ما نستطيعه هو أن نشير الى بعض ما قد يكون منطويا على شىء له دلالة أو مغزى • ان الذى لا شك فيه هو أن تزايد الوعى بالمجتمع ، ومحاولة الادراك السليم لطبيعة مشكلاته كانا من أبرز ردود الفعل التى ظهرت فى معقبات الحرب العالمية الثانية •

ولقد كانت ايطاليا وفرنسا وانجلترا ، وبدرجة أقل ألمانيا ، فى مقدمة هذه المجتمعات التى ساعد فيها هذا الوعى والادراك على خلق تطور ملموس فى علم الاجتماع القانونى ، بل وعلى تقدم البحث فى العلوم الاجتماعية (والقانونية من بينها) بصفة عامة ، خاصة وأنه فى ميلان Milan يوجد المركز الرئيسى للجنة البحوث فى علم الاجتماع القانونى التابعة للرابطة الاجتماعية الدولية •

ولعل الشىء المثير حقا فى هذا المجتمع تلك الانعكاسات المتبادلة لطبيعة وشكل البناء الاجتماعى الايطالى من ناحية ، والنسق القانونى من ناحية ثانية وسواء بالنسبة الى نوعية البحوث والدراسات ذاتها أو المناهج المستخدمة

فيها ، وبالتالى النتائج التى أسفرت عنها هذه البحوث والدراسات وبخاصة تلك التى تمت على أيدى الكبار من أمثال باجانى Pagani وازيو موريوندو E. Moriondo ومارتينوتى Martinotti فى مختلف أنحاء ايطاليا عن العديد من المسائل والقضايا التى تتعلق بالنسق القيمى وتطبيق القانون ونظام المحاكم وما قد يكون هناك من مظاهر الازدواجية فى الفكر القانونى أو فى اجراءات التطبيق . وكله مما يمكن اجماله فى التساؤل عن الكيفية التى يعامل بها القانون الأفراد والهيئات والطبقات المختلفة ، وما الى ذلك من الموضوعات التى تندرج بشكل عام تحت قضية العدالة والقانون .

وقد يكون من المفيد هنا أن نسترجع — ولو بصفة مبدئية — ما سبق أن أشرنا اليه توا من تأثيرات متزايدة لجيل الكتاب الايطاليين (موسكا وباريتو وميتشلز) فى الفكر الايطالى بعامة والفكر الاجتماعى والقانونى والسياسى بخاصة ، وهى تأثيرات ولئن كان البعض يذهب الى القول بأنها قد ضعفت بتهاوى النظام الفاشى الا أنه يصعب التسليم تماما باندثار كل آثارها .

بمعنى آخر تكشف لنا الدراسات والبحوث القانونية عن العديد من النتائج التى لا تخلو من اثارة وان تميز بعضها عن بعض بشكل ملحوظ نسبة الى القطاعات الايطالية المختلفة ، أقصد شمال ايطاليا مثلا أو جنوبها أو وسطها . ونسبة أيضا الى الوضعية العامة للفكر القانونى والاجتماعى ونظام العدالة الايطالية من الخبرة الفاشية السابقة .

ويعطينا ازيو موريوندو[1] على وجه الخصوص منظورا واقعيا لطبيعة التغيرات التى طرأت على أفكار القضاة وايديولوجياتهم ، من خلال احدى دراساته التى أجراها حول نسق القيم والتنظيم المهنى للقضاة الايطاليين . فقد أتضح له أن تصور القضاة للحرية وللديمقراطية يعلى من شأن الدور الذى تقوم السلطة القضائية Judiciary فى تحقيقهما .

ومع أن هذه النتيجة العامة التى توصل اليها موريوندو تكشف عن حقيقة أن هناك ابتعادا بالدرجة ذاتها عن تلك المفهومات الرئيسية التى كانت

---

(1) Moriondo, Ezio.; "The Value. System of Italian Judges." Paper given at the Sixth Congress of Sociology. Evian. The International Sociological Association 1966.

محل تأكيد النظـام الفاشى مثل مفهوم القوة ومفهوم الديكتاتورية ومفهـوم الامبريالية[1] ، الا أنه مما يكمل الصـورة ، أنمـاط القيم ذاتها والأفكار التى يعتنقها هؤلاء ، والأوساط أو الحلقات الاجتماعية والثقافية التى ينتمون اليها ويجيئون منها • وتلك هى الجوانب التى كشفت عنها بحوث باجانى ومارتينوتى التى أكدت أن غالبية القضاة الايطاليين ينتمون الى أصول ريفية وقروية •

ولكن هذه الدراسات التى أجراها هذان الباحثان تعطينا فى الوقت نفسه منظورا لا يقل طرافة فيما يتعلق بالنظم القضـائية واتجاهات الرأى حيال هذه النظم والاجراءات التى تعمل بمقتضاها ، وكذا الأنماط المهنية التى تضمها سواء أكانوا قضاة أو محامين أو اداريين ••• الخ • فقد تبين لهما أن عددا كبيرا من القضاء يأتون بصفة خاصة من جنوب ايطاليا ، وأن عددا متزايدا منهم يعمل فى المحاكم العليا •

وفى اعتقاد باجانى ومارتينوتى ان هذا الاتجاه الواضح لدى الايطاليين من الجنوب لشغل الوظائف القضائية والعمل فى المهن القانونية انما يكشف عن قناعة هؤلاء الجنوبيين بأن هذه المهن تمثـل بالنسـبة اليهم السـبيل أو الطريق المفتوح أمام الترقى والتقـدم المادى والاجتمـاعى ، علاوة على ما تضفيه هذه المهن على الأفراد من مكانة اجتماعية مرموقة •

أما فيما يتعلق بالانتماءات الفكرية والقيم التى يرتبط بها العاملون بالمهن القانونية وفى القضـاء بصـفة خاصـة ، فقد ميز الباحثان بين نوعين من التنظيمات المهنية يقوم كل منهما فى مواجهة الآخر سواء من حيث الاعتماد

---

(١) كان النظام الفاشى قد نجح تماما فى تحطيم الجهـاز القضائى والتشريعى فى ايطاليا بانشائه عددا من المحـاكم الخاصة التى أوكلها الى مجموعة من الافراد المختارين والمعينين المشهود لهم بالانتمـاء للنظـام والولاء له •

ولقد استمر هذا التنظيم الشـاذ مسيطرا ابان حكم الدوتشى والى ما بعد الحرب حتى عام ١٩٤٥ ، حين بدأت ترتفع الاصوات تنادى بالاصـلاح القضائى وباستقلال القضـاء ضمانا للعدالة •

وبصرف النظر عن الاختـلافات فى التوجهات الفكرية والانتماءات المدرسية لفقهاء القـانون فى ايطاليا ، فقد نجحت هذه الدعوة على اية حـال فى أن تجعـل عددا متزايدا من الأنصار يلتف حول المطالب الأساسية والضرورية وهى الاستقلال القضـائى كما قلنـا وتحديد الاختصاصات وكفـالة الضـمانات لحيـدة القضـاء ونزاهته • وكله مما استدعى اعادة النظر فى شكل العلاقة بين السياسة (السلطة) • والقـانون •

الايديولوجى أو السبل التى يتخذها لتحسين ظروف المهنة والعاملين بها ، وحتى فيما يتعلق بالمجلات والدوريات العلمية التى لكل منهما على حدة والتى تعتبر منبرا للتعبير عن آراء كل مجموعة وكأنها مجتمع منفصل تماما عن الآخر •

هذه المواقف لا نجدها ــ كما يذهب الباحثان ــ فى القضاة من الشمال الايطالى ، حيث يؤكدان على أنهم (القضاة) يميلون الى معالجة قضاياهم بطريقة تقليدية وآلية الى حد بعيد ، وذلك على العكس أيضا من القضاة الذين ينتمون الى وسط ايطاليا حيث تتضح لديهم الكثير من الميول والاتجاهات الانسانية وينظرون الى الحالات المعروضة أمامهم من خلال الأفراد الماثلين فى أقفاص الاتهام ، وليس من خلال النص القانونى الجامد فحسب •

* * *

ومهما يكن من أمر التصورات التى تقوم وراء كل هذه البحوث والدراسات ، فانها تكاد تكشف بقدر واحد تقريبا عن حقيقة ان النظام القضائى (التشريعى) الايطالى ، قد أصبح يعبر عن حركة التحول الواقعى حقيقة فى الفكر القانونى والسياسى بأكمله • وهو تحول يسعى جاهدا الى القضاء على كل الآثار المدمرة التى خلفتها الفاشية الايطالية فى وقت كان من أكثر الأوقات اظلاما وطغيانا • وهى مهمة أصبح علم الاجتماع اقانونى يشارك فى تحقيقها بوعى وادراك عميقين •

● الأعمال الرئيسية ● (أوبيرت) AUBERT

Aubert, V.; Sociology of Law; Penguin Books. 1969.

————————; Research in the Sociology of Law. The American Behavioral Scientist 7 (4) 1963.

————————; «White Collar crime and Social Structure' American Journal of Sociology. Vol. 58. 1952.

———— ————; «Competition and dissensus : two Types of Conflict and of Conflict resolution» Journal of Conflict Resolution, Vol. 7. 1963.

———— ————; Courts and conflict Resolution. «Journal of Conflict Resolution. Vol. 11. 1967.

(أيكهوف) ECKHOFF

Eckhoff, T.; Sociology of Law in Scandinavia, Scandinvian Studies in Law. 1960.

————————; «Impartiality», separation of Powers and Judical independenee. Scandinavian Studies in Law. Vol. 9. 1965.

Eckhoff. T..and Jacobsen, D.; «Rationality and Responsibility in Administrative and Judical decision-Making» Interdisciplinary Studies from the Scandinavian Summer University, Copenhagen. 1960.

(فروند) FREUND

— Freund. P. A.; The Legal Profession. Dacdalus. 1963.

(موريوندو) MORIONDO

Moriondo Ezio; «The Value-System of Italian Judges.» Paper given at the Six th Congress of Sociology. Evian. The International Sociological Association. 1966.

• قراءات مقترحة •

— Berman, H. J.; Justice in Russia. Cambridge Mass. 1950.

— Caplovitz, D.; The Poor Pay More. London, 1963.

— Kutschinsky, B., Law and Education; Some aspects of Scandinavian Studies into «The general sence of Justice» Acta-Sociologica. Vol. 10. 1966.

— L. M. Friedman and A. S. Macaulay (eds.), Law and Behavioral Sciences. 1969.

— Sawer, G.. Law in Society. Oxford. 1965.

— Schelling. T. C.; The Strategy of Conflict, Cambridge. Mass. 1960.

— Stone, H.; The Province and Function of Law, Harvard University Press. 1950.